مسائل نحوية اعتمد فيها النحاة على دليل استصحاب الحال

أ. فوزية محمد عمر شلوف ـ كلية التربية جنزور جامعة طرابلس .

المقدمـــــــــــة :

الاستصحاب مصطلـــح أصولي ، عرَفه ابن حـــــزم (ت456هـ) بأنه : بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل منهما –الكتاب والسنة - على التغيير بقوله:"إذا ورد النص من القرآن، أو السنة الثابتة في أمر ما على حكم ما، ثم ادعى مدع أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل، من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله، أو لتبدل زمانه أو لتبدل مكانه، فعلى مدعي انتقال الحكم من أجل ذلك أن يأتي ببرهان من نص قرآن أو سنة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فإن جاء به صحَ قوله، وإن لم يأت به فهو مبطل فيما ادعى من ذلك والفرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه لأنه اليقين". (1)

استصحاب الحال معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي، فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، وأن من تمسك بالأصل فقد خرج من عهدة المطالبة بالدليل، فالشيء الجاري على أصله السائر على بابه لا يسأل عنه لم جاء على أصله، وإنما يكون السؤال عما خرج عن أصله، لم خرج؟ وهو معنى قولهم الأصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يوجد المزيل فمن ادعاه فعليه البيان.

وهو آخر مدار الفتوى فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ثم في السنة ثم في الإجماع ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات. (2)

الاستصحاب آخر الأدلة ؛ لأنه لا يستعمل إلا عند عدم وجود دليل غيره، بمعنى أنه آخر دليل شرعي يلجأ إليه المجتهد لمعرفة حكم ما عرض له ، وقد صرح الفقهاء بأنه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط ؛ لأنه مبنى على غلبة الظن باستمرار الحال، فينبغي استمرار حكمها، ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلا آخر يعارض الاستصحاب قدموه عليه. "هو آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سُئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس، فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه".(3)

إذن استصحاب الحال هو البقاء على حكم الأصل، فهو مصطلح فقهي و دليل يفزع إليه الفقهاء عند عدم الأدلة إحالة بالاستدلال على غيرهم. (4)

النحاة واستصحاب الحال :

نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول للنحو على غرار أصول الفقه، وهو: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل." (5).**اعتمد النحاة على هذا الدليل** في مواضع كثيرة، إلا أنهم جعلوه من أضعف الأدلة، وممن صرح به من النحاة ابن الأنباري فقال: "أعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل". (6)

يقول ابن الأنباري" أعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها أصوله وفروعه، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله " (7)**أدلة النحو عند ابن جني** هي النقل، القياس، والإجماع (8)،**وعند ابن الانباري** النقل، والقياس، واستصحاب الحال (9) ، بينما جمعها السيوطي فهي عنده السماع، والقياس، والإجماع ،واستصحاب الحال. (10)

الاستصحاب في اللغة: الملازمة وعدم المفارقة، صحب: كل شيء لاءم شيئاً فقد استصحبه يقال:

إنْ لَكَ الفَضْل عَلَى صَاحِبِي وَالمسْكُ قَدْ يَسْتَصْحِبُ الرَامَكَا (11).

واستصحبه دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه. (12) ،

قال ابن الأنباري في الإنصاف: " .. ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة."(14) ثم قال في موضع آخـــر:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل."(15)

إذن هو من الأدلة المعتبرة عند ابن الأنباري ويبينه بقوله: "وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب، يكتب، ويركب)وما أشبه ذلك. ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول

:الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف ولا تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، فكان باقيا على أصله في الإعراب"(16).

ويشير إليه الأنباري بأنه أضعف الأدلة ويقـــــول : "ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى انه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف، أو تضمن معناه وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم".(17)

اعتمد النحاة على استصحاب الحال في مواضع كثيرة، لذا لا يجوز الاعتراض به على الدليل الصحيح. فهم يرون أن بقاء الشيء على أصله أولى، إلا إن دل سماع

على نقله من ذلك الأصل فيعمل به، فإن لم يدل سماع على ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه. ولا ينبغي الخروج عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه.

من المسائل التي اعتمد النحاة فيها على استصحاب الحال

الاسم أصل الفعل والحرف: ذهب النحاة إلى أن الاسم أصل الفعل والحرف، ولذا جُعِل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف، ليدل على أن الاسم أصل، وأن الفعل والحرف فرعان، و الكلام المفيد لا يخلو من الاسم. بيَن سيبويه أن الأفعال أثقل من الأسماء، ولذا كان الاسم أصل، فقال معللا لذلك: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول، وهى أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء."(18) ويقول السيرافي معلقا على كلام سيبويه: "وقوله: وهى من الأسماء، يعنى: الأفعال من الأسماء كقولك: (قتل) مشتق من (القتل)."(19) ذكر السيوطي: "ولذلك جعل فيه ـ أي الاسم ـ"التنوين دونهما" أي: الفعل والحرف، ليدل على أنه أصل وأنهما فرعان، قال: وإنما قلنا أن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام، وفرعيه: الفعل والحرف فيه، ـ وأيضا ـ فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبرا به، والحرف يخبر به ولا يخبر عنه، فلما كان الاسم من الثلاثة، هو الذى يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف، دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما"(20).

الأصل في المبتدأ التعريف، والأصل في الخبر التنكـــــير : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على المجهول لا يفيد إلا بقرينة لفظية، أو معنوية تقربه من المعرفة،**قال ابن مالك**: "...، أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها

يتوقف على قرينة لفظية، أو معنوية، ويلزم كون المبتدأ معرفة في الأصل، كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة، توهم كونهما موصوفا وصفه، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلا. وأيضا فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهة به أن يكون راجحا تنكيره على تعريفه.(21)

في بناء فعل الأمـــــــــــــر: ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبني؛ لأنه أصل قائم برأسه وليس فيه شبه الاسم، والأصل في الأفعال البناء، ردا على الكوفيين الذين قالوا أنه مقتطع من المضارع، و المضارع معرب لمضارعته الاسم، فقالوا: "إنما قلنا إنه مبني على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالاسم ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء".(22)

الإعراب أصل للأسماء دون الأفعال وإن البناء أصل للأفعال والحـــــــــروف؛ الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال "الأصل في الأفعال البناء؛ وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، فكان باقيا على أصله في البناء"..(23)

أي أن الأسماء في إعرابها قد جاءت على الأصل، كما أن الأفعال والحروف في بنائها على الأصل، يقول ابن السراج: "واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء، دون الأفعال، والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها العلة فالعلة التي بنيت لها الأسماء، هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها".(24)

النكـــــرة أصـــــل والمعرفة فـــــــرع عليها: الأصل في الأسماء التنكير، وإنما كان الأمر كذلك لثلاثة أوجه: الوجه الأول: أن النكرة أعم من المعرفة، والعام قبل الخاص؛ لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة. الوجه الثاني: أنه لا يوجد معرفة إلا وله نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له كأحد، ديّار، وعريب،(25)، والكثير المستقل أولى بالأصالة، الوجه الثالث: أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية، أو وضعية، بخلاف التنكير فإنه لا يحتاج إلى شيء من ذلك(.26)

في بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النســــــــوة، أنه لما أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل، وكان أصل الفعل البناء، ولم يكن للفعل إلا حالان إمّا الإعراب وإما البناء. وقد ذهب الإعراب وليس ثم إلا هو أو البناء، والأصل البناء فينبغي أن يرجع

إلى أصله من البناء، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب وهذا فرق بين الفعل المضارع الذى تتصل به النون، وبين الاسم المعرب الذى اتصلت به ياء المتكلم، إذ الاسم ليس أصله البناء، وإنما أصله الإعراب، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينقل عن الأصل ما وجدنا إليه السبيل بوجه، وقد وجدنا السبيل بأن نقول إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به."(27)

في أدوات نصب الفعل المضارع استدل ابن عصفور على(**أن ولن ولكى وكى) تنصب بنفسها:** حيث قال: "والدليل على أن "أَنْ، ولَنْ، ولكىْ، وكىْ، إذنْ" تنصب بنفسها وما عداها بإضمار "أنْ، أنَّ، أنْ" وأخواتها وجد النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب بإضمار، فنسب النصب إليها، وما بقى إما حرف عطف، وإما حرف جر، وكلاهما لا ينصب، فلذلك ادعينا أنَّ النصب بعدها بإضمار. وإنما ادعينا أن المضمر "أَنْ" لأنها قد ظهرت في بعض المواضع".(28)

في باب نعم وبئس أفعلان أم اسمان، ذكر ابن الانباري: "ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه إذ لا علة ههنا توجب بنائهما وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة"(29).

في تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة خلاف: فذهب قوم من النحويين إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة سواء أكانت اسمية نحو: كان زيد أبوه قائم، أم فعليه رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أو غير رافعة نحو: كان زيد يمر به خالد، وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين،(30)وعللوا المنع بأنه لم يسمع، وذهب قوم منهم المبرد،(31) وابن السراج،(32) وأبو على الفارسي(33)، وابن جنى(34)، وابن الأنباري،(35)وابن مالك (36)إلى جواز تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة، وعللوا لذلك بأن تقدم معمول الخبر في بعض الشواهد مؤذن بتقدم العامل، كقوله سبحانه:**(وأنفسَهَمْ كانُـــوا يَظْلمُون)**(الأعراف 177)فـ (أنفسهم) معمول لـ (يظلمون)، وهى جملة في محل نصب خبر (كان) ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، ويختار أبو حيان رأى المانعين تمسكا باستصحاب الأصل حيث قال: " والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب".(37)

وفي إعراب المثنى قال ابن عـــصـــفور :"وعدم التغيير علامة للرفع في الأسماء المثناة، وجمع المذكر السالم، لأن المثنى وما جرى مجراه يكون قبل دخول العامل عليه

بالألف وجمع المذكر السالم بالواو والنون، فلذلك إذا عدوا ولم يدخلوا عاملا قالوا اثنان وثلاثون، فلما دخل عامل الرفع عليهما لم يتغيرا وصار ترك العلامة علامة".(38)

الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل بالأصل الذي هـــو (أن الأسماء لا تعمل) الأصل في العمل للأفعال. قالوا: "إنما قلنا ان الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل، وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وهو باق على أصله في الاسمية فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة مالا تأثير له في العمل على ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له".(39)

ذهبوا إلى أن حرف القسم لا يعمل محذوفا بغير عوض فقالوا: " أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد ههنا فبقينا على ما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال.(40)

ذكـــــر النـــحاة أن (أو) لا تكون بمعني : (الواو) ولا بمعنى : (بل): "الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف (الواو) و (بل) لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ".(41)

ذهب البصريـــــــون إلى أن (الســـــــين) التي تدخل على الفعل المستقبل نحو (سأفعل) أصلها (سوف) فقالوا: "أنها أصل بنفسها؛ لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا بنفسه، و(السين) حرف يدل على معنى فينبغي أن يكون أصلا في نفسه".(42)

استدل النحاة على عدم جواز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما، بالنقل والقياس واستصحاب الحال فقالوا: "أنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد، فينبغي أن لا يحذف منه شيء قلت حروفه أو كثرت، والذي يدل على ذلك إن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذف فيما قلت حروفه فقالوا في تثنية جمادي:

شَهري رَبِيع جَمَادِيينه

وقال الآخر: جماديين حُسُوماً

وقال الآخر: جماديين حَرام

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس من غير دليل لا وجه له".(43)

استدل الكوفيون باستصحاب الحال في الرد على البصريين الذين ذهبوا إلى أن (أيهم) مبنية على الضم إذا حذف صدر صلتها. فقالوا: "الذي يدل على فساد قول من ذهب على أنه مبني على الضم إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب نحو: (قبل) و(بعد) فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، و (أي) إذا أفردت أعربت ،فلو قلنا: أنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول وذلك محال" .(44)

في دلالة كان وأخواتها على الحدث من النحاة الذين استدلوا باستصحاب الحال ابن مالك في رده على من قال (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فقال: "من قال أن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل".(45)

أن أصل البناء السكون، الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك.(46)

يقول ابن السراج: **"**فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء، وما عدا المضارعة فمبني، والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني وذلك نحو: اضرب، واقتل، ودحرج، وانطلق، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه".(47)

الأصل في الأسماء التذكير. وأجمع النحاة أن التذكير أصل والتأنيث فرع، (48) ، وفي ذلك يقول سيبويه:" إن الأشياء كلها أصلها التذكير، والشيء يذكر والتذكير أول، وهو أشد تمكينا، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف" (49)

لذا جُعل للفرع علامة تميزه. و أن الفعل لا يؤنث، وإنما يؤتى بالتاء للدلالة على تأنيث فاعله، وفي ذلك يقول ابن جني :" وإنما دخل علم التأنيث في نحو (قامت هند)، و(انطلقت جُمْل) لتأنيث فاعله، ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع إليه هو لا إلى فاعله لجاز (قامت زيد) و(انطلقت جعفر)"(50)

فإذا فقدت علامة التأنيث مع كونها طارئة على الاسم تعين التذكير الذي هو الأصل، وإنما كان الأصل في الأسماء التذكير لوجهين: أولهما: أن الأسماء قبل الاطلاع عليها يعبر عنها بلفظ مذكر، كـ (شيء)، أو (حيوان) أو (إنسان) ـ فإذا علم تأنيثهما ركبت عليه العلامة. وثانيهما: أن للمؤنث علامة تدل على فرعيته، لفظية كانت أو معنوية: فاللفظية:

هي التاء والألف بنوعيها كـ (حبلى ـ نجلاء).وأما المعنوية: فهي أن كمال لمذكر مقصود بالذات، ونقصان المؤنث مقصود بالغرض، ونقصان الغرض فرع على كمال الذات.(51)

قال الجزولي: "وُضِع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها."(52)

وقال الشلوبين معلقا على كلام الجزولي: "يعنى به المؤنث منها، أي من أسماء الأشخاص؛ لأنها إما مذكر وإما مؤنث، والمذكر هو الأصل والأول، والمؤنث فرع وثان، فهذا معنى قوله: فيلحق ما هو ثان عنها، أي التأنيث إنما هو لا حق للفرع الذي هو ثانٍ لا للأصل الذي هو أول." (53)، ذهب الكوفيون إلى أن تاء التأنيث هاء في الأصل؛ لأن الوقف عليها هاء، ورُد مذهبهم بالاستصحاب، ومن ثم قال: "وليس ذلك بصحيح؛ لأن الوقف عارض واللفظة تاء وهو الأصل، فلا يعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع.(54)

ويقول ابن السراج: "والسّماء تكون واحدة مؤنثة بالبنية على وزن عناقٍ وأتانٍ، وكل ما أُنث وتأنيثه غير حقيقي والحقيقي: المؤنثُ الذي له ذكر، فإذا ألبس عليك فرده إلى التذكير فهو الأصل قال الله تعالى: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ)(البقرة275)؛لأن الوعظ والموعظة واحد، وأما حائضُ وطامثٌ ومُفْصلٌ فهو مذكر وصف به مؤنث".(55)

احتـــــــج النّحاة بدليل استصحاب الحال في أن الأصـــــــل في النداء النصب، وأنه إذا لم يوجد دليل العدول فالأصل بقاء الشيء على أصله، فيقول ابن السراج: "أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب، على أصل النداء الذي يجب فيه تقول: يا عبدَ الله أقبل و يا غلامَ زيد افعل، و يا عبدَ مرة تعال، و يا رجل سوء تُبْ، المعرفة والنكرة في هذا سواء، وقال عز و جل **(يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ).**(الأحقاف 31) وذكر سيبويه: أن ذلك منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره".(56)

هناك ألفاظاً جاءت شاذة وبقيت في الاستعمال على الأصل، يقول ابن السراج: "والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل، فيقال : استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك".(57)

الأصل في تركيب الجملة هو تقديم الفعل على الفاعل وأن الفاعل لا يقدم إلا على شرط الابتداء، " إن الفاعل لا يجوز أن يُقدم على الفعل، إلا على شرط الابتداء خاصة، وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فَعَلَ بهم، فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفاً

فيجوز تقديمُه وتأخيره، تقول: ضربت زيداً وزيداً ضربتُ وأكلت خبزاً، وخبزاً أكلت، وضَرَبَتْ هند عمراً، وعمراً ضَرَبَتْ هند، وغلامُك أخرج بكراً، وبكراً أخرج غلامك، وتقول: أشبع الرجلين الرغيفان، ويكفي الرجلين الدرهمان، وتقول: حرق فاه الخل؛ لأن الخل هو الفاعل، وتقول: أعجب ركوبك الدابة زيداً، فالكاف في قولك: (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع، والتقدير: أعجب زيداً أن رَكِبت الدابة فالمصدر يجر ما أُضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ويجري ما بعده على الأصل، فإضافته إلى الفاعل أحسن؛ لأنه له كقول الله - تعالى- : **(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ)**(البقرة 251، الحج40)، وإضافته إلى المفعول حسنة".(58)

قال البصريون: الأصل في (أن) تكون شرطا، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً، والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامة الدليل.(59)

كما استدلوا بالقياس والأصل في أن الأسماء تضاف إلى الأسماء، والأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم إلا ما اتسعت فيه العرب في باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل يقول ابن السراج:" اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك، فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارعٌ للفعل؛ لأن الفعل له بنى فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتكُ يوم قام زيدٌ، وأتيتُك هو يقعدُ عمرو، فإذا أضفت إلى فعل معرب فإعراب الاسم عندي هو الحسنَ، تقول: هذا يوم يقومُ زيد وقوم يفتحون (اليوم)، وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح، وأن يُبنى مع المبني أحسنُ عندي من أن يُبنى مع المعرب".(60)

أن الإفراد أصل، وما جاء من الأسماء مفرداً فقد جاء على الأصـــــل أشار ابن السراج: " الأسماء على ضربين: مفرد ومركب، فنبدأ بذكر المفرد إذ كان هو الأصل لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد،.(61)

ثم يقول:" هذه الأسماء على ضربين: فضربٌ منها يبنى فيه الاسم مع غيره وكان الأصل أن يكون كل واحدٍ منهما منفرداً من صاحبه، والضرب الثاني: أن يكون أصلُ الاسم الإضافة فيحذف المضافُ إليه وهو في النية".(62)

استدل الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع بأن قالوا : أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب"(63)

واستدل النحاة بالأصل والقياس بأن الفعل المعرب إنما أعرب لمضارعته الأسماء، التي يكون الأصل فيها الإعراب: "وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة، وهذا الفعل إنما أُعرب لمضارعته الأسماءَ وشبهه بها، والإعراب في الأصل للأسماء، وما أشبهها من الأفعال أُعرب كما أنه إنما أعرب من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها، ألا ترى أنك إنما تُعمِلُ (ضارباً) إذا كان بمعنى يفعلُ، فتقول: هذا ضاربٌ زيداً فإن كان بمعنى (ضرب) لم تعمله فمنعت هذا العمل، كما منعت ذلك الإعراب، واعلم أنه إنما يدخله من الإعراب الذي يكون في الأسماء: الرفعُ والنصب ولا جرَّ فيه، وفيه الجزم وهو نظير الخفض في الأسماء لأن الجَرَّ يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال".(64)

(فُعْلى) و(فِعْلى) اسما وصفة اعتمادا على الأصل والقياس، ذكر ابن السراج: "وقَدْ قالوا: القُصْوَى فأجروها على الأَصلِ؛ لأَنَّها قد تكونُ صفةً بالألفِ واللامِ وهيَ مِنْ: دنوتُ وعلوتُ، يقولونَ: قَضَا يَقْضُو وهوَ قَاضٍ ويجري (فُعْلَى) من بناتِ الياءِ على الأَصلِ اسماً وصفةً وأَمَّا فِعْلَى منهما فَعَلى الأَصلِ صفةً واسماً يجريهما على القياسِ؛ لأَنَّه أوثقُ ما لم تتبينُ تغيراً منهم"(65)

وقف النحاة على دليل استصحاب الحال في أن الأصل في الأسماء الصرف، وبذلك يجوز للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف اعتمادا على الأصل، إذ يقول ابن السراج: "للشاعرِ أَنْ يصرفَ في الشِّعرِ جميعَ ما لا ينصرفُ وذلكَ أَنَّ أَصلَ الأسماءِ كلِّها الصرفُ، وذلكَ قولُهم في الشعرِ: مَررتُ بأَحمرٍ ورأيتُ أَحمراً ومررتُ بمساجدٍ يا فَتى كما قَالَ النابغة:

فَلْتَأْتِيَنْكَ قَصَائدٌ وَلْيَرْكَبنْ جَيْشٌ إليكَ قَوادِمَ الأَكوَارِ".(66)

أن التنوين في الأصوات أصل، وما جاء منها منون فقد جاء على الأصل، :"وجميع التنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنما يفرق بين التعريف والتنكير، تقول: صه يا رجلُ، هذا الأصل في جميع هذه المبنيات، ومنها ما يستعمل بغير تنوين البتة، فما دخله التنوين لأنه نكرةٌ قولهم: فدىً لكَ يريدون به الدعاء، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر فمن العرب من يبني هذه اللفظة على الكسر وينونها؛ لأنها نكرةٌ يريدُ بها معنى الدعاء".(67)

الضمة الأصل في باب الرفع: ذكر الشلوبين هذا في باب علامات الإعراب، فقال: "واعلم أن الضمة هي الأصل في باب الرفع، فكل ما أعرب بها فهو جاءٍ على الأصل، وما أعرب بغيرها فليس بجاءٍ على أصله، فينبغي أن يسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله."(68)

الأصل في الأفعال تدلّ على الحدث والزمان معا: ذهب ابن مالك إلى أن كان وأخواتها تدل على الحدث والزمان معاً؛ لأن (كان) وأخواتها أفعال، والأصل في الأفعال أن تدل على الحدث والزمان معا،(69)واختار أبو حيان مذهب ابن مالك وانتصر له فقال: "والمشهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة، كما كان (ظننت) مسندة إلى الجملة."(70)

الأصل في الظرف أن يكون متصرفا ذهب ابن أبى الربيع إلى أن الأصل في الظرف أن يكون متصرفا، فتوجد فاعلة ومفعوله على حسب ما توجد عليه الأسماء كلها، وعدم التصرف فيها خروج عن القياس. فيجب في الظرف الذي لا يتصرف أن يسأل عن العلة التي منعت تصرفه. وذهب أبو إسحاق بن ملكون إلى أن الأصل في الظرف عدم التصرف، ومتى وجد الظرف متصرفا، فيجب أن يسأل عن العلة التي أوجبت تصرفه. يقول ابن أبى الربيع: "وكان الأستاذ أبو على يخالفه في ذلك، والذي ذهب إليه الأستاذ أبو على هو القياس، لما ذكرته أن الظروف أسماء فالقياس أن تأنى على حد الأسماء، ترفع وتنصب وتخفض، ولا تختص بعامل دون عامل."(71)

الظروف أصلها للأزمنة والأمكنة أورد ابن السراج ذلك في باب ذكر المكان فيقول:

"واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة، ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار، ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك وإنما الأصل المكان".(72)

الأصل عدم الزيادة: استدل ابن مالك على ذلك في معرض حديثه عن ألف الاثنين وواو الجماعة، وياء المخاطبة، ونون النسوة، قال: "وزعم المازني أن النون والألف والياء المشار إليهما حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من (فَعَلَتْ) والفاعل مستكن كاستكانة في: زيد فعل، هند فعلتْ، وما زعمه غير صحيح....وإنما هي أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها، كدلالة النون والألف من فعلنا، والتاء من (فعلْت)، و(فعلتْ)، ولأن المراد مفهوم بها، والأصل عدم الزيادة؛ ولأنها لو كانت حروفاً تدل على أحوال الفاعل

المستكن كالتاء من: هي فعلتْ، لجاز حذفها في نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا."(73)

الأصل ألا يلحق الاسم زيادة على حروفه الأصول. قصر الممدود:مذهب سيبويه وكافة البصريين والكوفيين غير الفراء أنه يجوز قصر الاسم الممدود.(74)

يقول السيرافي: "وقد أجمع على جوازه النحويون، غير أن الفراء يشترط فيه شروطا يهملها غيره، فمن ذلك قول الراجز **لابد من صنعا وإن طال السفر .. ..** إنما هي صنعاء ممدودة، وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجئ في بابه مقصورا نحو: حمراء وصفراء، لا يجوز أن تجئ مقصورة لأن مذكرها (أفعل)، فإذا كان المذكر (أفعل) لم يكن من المؤنث إلا (فعلاء) ممدودة وكذلك لا يقصر فيها (فقهاء) لأنه جمع فقيه، وما كان من (فعلاء) جمع (فعيل) لم يكن إلا ممدودا نحو (كريم) و(كرماء) لم يجئ غير ذلك، فقد منع القياس الذي ذكرناه مجيء الممدود الذي وصفناه مقصورا، فلا يجوز أن يجئ عنده في الشعر مقصورا".(75)،يرد الصفا بالتمسك بالأصل والرجوع إليه ويصحح مذهب الجمهور فيقول: "والصحيح أنه لا يجوز قصره على كل حال؛ لأن فيه رد فرع إلى أصل؛ الأصل ألا يلحق الاسم زيادة على حروفه الأصول".(76)

الأصل في المفعول التأخير يتقدم المفعول ويتوسط لعدة أمور:أحدها: الاعتناء بالمفعول، ويكون الكلام إنما يجئ لبيان المفعول؛ وذلك أن تقول لمن يعلم أن زيدا قد ركب، وجهل ما ركب، الفرسَ ركب زيدٌ.

قال سيبويه: "كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم."(77)

الثاني: شرف المفعول على الفاعل، تقول : أكرم الأميرَ زيدٌ، فتقدم الأمير لشرفه في نفسه. الثالث: طروء ما يوجب التقديم أو التوسيط، فمثال ما يوجب التقديم: أيَّهم ضربت؟ لأن الاستفهام له صدر الكلام. ومثال ما يوجب التوسط: ما ضرب زيداً إلا عمرٌ، ولذا التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول على الأصل إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليهما، فإذا قلت: ضرب موسى عيسى، ولم يكن في الكلام ما يدل على الفاعل أو المفعول علمت أن المقدم هو الفاعل، إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دليل على ذلك، فكان تقديم الفاعل وتأخير المفعول تمسكا بالأصل.(78)

التاء في القسم بدل الواو أدوات القسم هي: الباء والواو، والتاء واللام، والأصل في حروف القسم الباء؛ وذلك لأمرين(79):أحدهما: أن فعل القسم إنما هو (أقسم) و (أحلف)،

وهما لا يتعديان إلا بالباء، قال تعالى: (**وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت**)(النحل :38).،الثاني: أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، فنقول: بالله لأقومن، وبه لأفعلن. جمهور النحويين (80)إلى أن التاء بدل من الواو في القسم، وليست بدلا من الباء ولا أصلا بنفسها في نحو قوله تعالى: (**قالوا تالله لقد آثرك الله علينا**)(يوسف:91) ، وقوله سبحانه: (**وتالله لأكيدن أصنامكم**)(الأنبياء57)، وتبعهم من نحاة الأندلس ابن عطية،(81) وابن معطى،(82) وابن عصفور،(83) وابن مالك،(84) وابن أبى الربيع،(85) والمالقى(86).**ذكر السيوطي:** "وإنما حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلا من الواو دون الباء التي هي فيه أصل من حروف القسم دون أن تكون أصلا بنفسها لثلاثة أوجه: أحدها: أنا رأيناها لا تدخل إلا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة، إلا ما حكاه الأخفش من دخولها على (رب الكعبة) في قولهم (ترب الكعبة)، وذلك شاذ. الثاني: أنها بدل من الواو في بعض المواضع نحو: أولج، أو أتلج، وأتعد، واتزن، في أوتعد، وأوتزن على الوجوب. الثالث: أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء. وقد خالف جمهور النحاة جماعة منهم قطرب، وتبعه السهيلي من نحاة الأندلس، فهم يرون أن التاء أصلية ليست مبدلة من الواو، إذ لم يأت دليل على صحته."(87)

قال ابن أبى الربيع: "ولا أعلم بين النحويين في هذا خلافا: أن الأصل الباء، وأن الواو بدل من الباء، إلا السهيلي، فإنه رد على جميع النحويين، وقال ليست الواو بدلا من الباء؛ لأنها لو كانت بدلا للزمها أن تكون مكسورة كما كانت الباء كذلك."(88)

أما أبو حيان، فقد اختار ما ذهب إليه بعض النحويين، ومنهم قطرب، والسهيلي أن أصل وليست بدلا من الواو، حيث قال بعد حكاية قول ابن عطية الذى ذهب مذهب الجمهور في هذه المسألة: "أما قوله: والتاء في (تالله) بدل من واو،(89) فهو قول أكثر النحويين، وخالفهم السهيلي فزعم أنها أصل بنفسها وليست بدلا من واو، وهو الصحيح على ما قررناه في النحو." **(90)**

عمل اسم الفاعل: ولما كان اسم الفاعل من جنس الأسماء والعمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء استدل ابن عصفور بالاستصحاب على عمل اسم الفاعل، حيث قال: "العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا، فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله. واسم الفاعل من جنس الأسماء، فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله، وفى ذلك خلاف بين النحويين:فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته، وسكناته وعدد حروفه، لأن "ضاربا"

جار على "يضرب" في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه. ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى الفعل، ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، أو بمعنى المضي وهو مذهب الكسائي. ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء، فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي". **(91)**

الأصل في الحروف ألا تحذف ويبقى عملها: من الحروف الناصبة للفعل المضارع (أَنْ) كقوله سبحانه: (**وأن تعفوا أقرب للتقوى**).(البقرة 237)

وقد اختلف النحاة: هل تعمل (أن) المصدرية محذوفة؟ ذهب البصريون إلى عدم جواز إعمالها مع الحذف من غير بدل. وعللوا لذلك بقولهم: "لأن أن حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي ألا تعمل مع الحذف مع غير بدل. (92)،واختار نحاة الاندلس مذهب البصريين تمسكا باستصحاب الحال، ومن قال: ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها، بل يرفع الفعل بعدها كقوله تعالى: (**قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون**)، ثم حكم على أمثلة الكوفيين بالشذوذ فقال: "وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"(93)،وذهب الكوفيون إلى أن (أَنْ) تعمل النصب في الفعل المضارع محذوفة. واستدلوا بقراءة عبد الله بن مسعود(94): وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله)(البقرة 83)، فنصب (لا تعبدوا) بـ (أن) مقدرة، وبقول طرفة

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي(95)

فنصب (أحضر)؛ لأن التقدير فيه: أن أحضر، فحذفها وأعملها مع الحذف.

الأصل في الخبر أن يكون مفردا:

والمراد بالمفرد هنا: ما ليس جملة ولا شبه جملة، كقولك: محمد فاهم، وهند فاضلة، والمحمدان فاهمان، والمحمدون فاهمون، والهندان فاضلتان، والهندات فاضلات. وإنما كان الأصل في الخبر الإفراد؛ لأن الجملة أو شبهها ترد إليه، فقولك: زيد فهم الدرس، في قوة قولك: زيدنا فاهم الدرس، وقولك: (سعيد أبوه كريم) في قوة قولك: سعيد كريم الأب.. وقولك: بكر في الدار أو عندك في قوة قولك: بكر مستقر في الدار أو عندك. (96)

يقول أبى أبي الربيع: "الخبر أصله أن يكون مفردا؛ لأنه أسند إلى المبتدأ، وقياس المسند والمسند إليه ألا يفيد إلا باجتماعهما: أزيد قائم، فلو جئت بزيد وحده لم يكن كلاما،

وكذلك لو جئت بقائم وحده، لم يكن كلاما. فقد علمت مما ذكرته أن الخبر إذا كان جملة لم يجئ على الأصل."(97)

ثم يعلل لذلك بقوله: "أن تكون الجملة وضعت موضع المفرد، ومثال ذلك: زيد ضربته، فضربته في موضع مضروب، وكان الأصل زيد مضروب لي، فوضع هذا موضعه لما في ذلك من التوكيد، ووجه التوكيد أن (زيدا) ذكرته ظاهرا ومضمرا، فهو آكد من أن تقول: ضربت زيدا أو: زيد مضروب لي."(98)

الأصل في الأسماء الصرف: أورد ابن الأنباري الأصل في الأسماء الصرف والتنكير وقبول الإسناد والإضافة.(99)**قال المبرد في باب الممنوع من الصرف:** "اعلم أن التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأنه ليس للسائل أن يسأل: لم انصرف الاسم؟، فإما المسألة عما لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟، وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسم مثله، إذا كانا في الاسمية سواء؟" (100)

ذهب إلى ذلك ابن خروف؛ لأن ما لا ينصرف يحتاج إلى موجب يمنعه من الصرف، وما ينصرف لا يحتاج إلى ما يصرفه، ومن ثم قال: "لما رأوا ما لا ينصرف يقارب في الكثرة ما ينصرف، نظروا في الأصل منهما، فوجدوا ما لا ينصرف يفتقر إلى موجب يمنعه الصرف، وما لا ينصرف لا يفتقر إلى ما يصرفه فعلموا أن الأصل الصرف." (101)

ما استدل باستصحاب الأصل على انفراد الأسماء بالجر ومن ثم قال: "وانفردت الأسماء بالخفض بحق الأصل، ولكون المعاني التي يدل عليها الجر لا تدخل الأفعال."(102) والأصل في الأسماء ألا تعمل.(103)

الأصل في (لعل) المفتوحة اللام أنها تنصب الاسم وترفع الخبر: استدل ابن عصفور على ذلك بالتمسك باستصحاب الأصل رادّا بذلك على من ذهب إلى أن (لعل) من حروف الخفض مستدلا بالبيت:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبى المغوار منك قريب(104)

حيث قال: "وهذا لا حجة فيه، لأنه قد استقر في (لعل) المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فإن أمكن إبقاؤها على ما استقر فيها كان أولى، وقد أمكن بذلك، وقد أمكن بأن يكون اسم (لعل) ضمير الأمر والشأن محذوفا، يريد: لعله."**(105)**

الإفراد والبساطة أصل والتركيب فرع عنها: اختلف النحاة حول (كم) هل هي مفردة أو مركبة؟ استدل البصريون على أنها مفردة بأن الأصل هو الإفراد، إنما التركيب فرع،

ومَنْ عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة.(106)

(أمَّــا) من أدوات الشرط، وتكون بمعنى (مهما) الشرطية ولا تعمل عملها، ويكون فيها معنى التفصيل زائدا لذلك، تقول: أما زيد فمنطلق، والمعنى: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. ذهب أبو حيان إلى أنها بسيطة حيث قال: "أما (أما) فحرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم شرط قدرها الجمهور بـ (مهما يكن من شيء).(107)،وتبعه السيوطي وصحح ما ذهب إليه قال: " والأصح أنها حرف بسيط" (108)

و(كــأن) حرف يفيد التشبيه عند البصريين، وعند الكوفيين والزجاجي قد تأتى للتحقيق والتوكيد والوجوب. (109) و مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والبصريين والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه و (أن). وذهب بعض النحاة ومنهم المالقي(110)، وابن هشام (111) إلى القول ببساطتها وردوا المذهب الأول منها: أن الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن بما يأتي إذ لا ضرورة توجب التركيب، و لو كان مركبا لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها: بم تتعلق قبلها، إذ ليست بزائدة، ألا ترى أن المعنى عند الخليل ومن عضد مذهبه في نحو: كأن زيداً الأسد، إن زيدا كالأسد، وهذا وإن كان المعنى عليه فالكاف لها في التأخر متعلق، وليس لها ذلك في التقديم. وأن الكاف إذا كانت داخلة على (أنَّ) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزءَ جملةٍ فيكون التقدير في: كان زيداً قائم، كقيام زيد، وفيُحتاج إلى ما يتم الجملة، " كأن زيداً قائم" كلام قائم بنفسه لا محالة. وهكذا يرد المذهب القائل بتركيب (كأن) تمسكا باستصحاب الأصل.(112)**و(لــن)** وهى حرف ناصب للفعل المضارع الذى بعدها بنفسها على مذهب سيبويه وأكثر النحويين.(113) وذهب الجمهور ومنهم سيبويه (114)، والمبرد (115)، والرماني(116)، والسيرافي(117)، والجرجانى(118)، وتبعهم من نحاة الأندلس الأعلم(119)، والشلوبين(120)،و ابن الضائع(121)، وابن مالك(122)، والمالقي(123)إلى أنها بسيطة غير مركبة. وذهب الخليل ، والكسائى(124)، وتبعهما السهيلي(125)إلى أن (لن) مركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال، فبقيت النون ساكنة، وقبلها ألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فالنصب مستفاد من (أن) والنفي مستفاد من (لا).**قال سيبويه:** "فأما الخليل فزعم أنها (لا أن)، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: (ويلمه)، يريدون (وي لأمه)، وكما قالوا:

(يومئذ)، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا (هلا)، بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هل) و(لا)" (126)

قال سيبويه: " وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا."(127)، وقد رد القائلون بالبساطة في (لن) على الخليل بما يأتي: أن التركيب خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل لهم على ذلك. أنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو: زيداً لن أضرب، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب. أنها لو كانت مركبة من (لا أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من (أن) والفعل، فيكون المعنى قولك مثلا: لن يقوم زيد: لا قيام زيد، فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير ولابد لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير .. .."(128) قال ابن الضائع: "وعندي أن القول في (لن) مركبة بعيد جدا." (129) والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه، لأن التركيب فرع عن البساطة فلا يدعى إلا بدليل قاطع"(130)، وفي **(إِذَنْ)**ذكر ابن سيده أن: "إذاً جواب وجزاء، وبعضهم يعتقدها مركبة من (إذ) و(أن) ثم ردّ هذا الرأي بقوله: "وهذا عندي خلط، لأنه لو كانت كذلك لثبتت في الخط." (131)،و صحح ابن هشام في المغنى أنها بسيطة لا مركبة، وذلك على القول بأنها حرف، أمّا على القول بأنها اسم، فقد صرح الأمير بأن بساطتها بدهية متفق عليها. (132)و من الكوفيين من زعم أن (إذن) مركبة من (إذْ) الظرفية و(أَنْ)، ونسب المرادي هذا للخليل في أحد قوليه(133)، فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ (أن) المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبتا تركيبا واحدا.

اعتمد النحاة على دليل استصحاب الحال في باب أدوات الشرط : ذهب الكوفيون إلى أن أداة الشرط (إن) تقع أحيانا بمعنى (إذ) الظرفية، فرد عليهم الأنباري بلسان نحاة البصرة بقوله: "أجمعنا على أن الأصل في (إن) أن تكون شرطا، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفا، والأصل في الحرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك

بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم على ما ذهبوا إليه."(134)

نتائج البحث:

من الواضح أن المسائل التي وقف النحاة فيها على دليل الأصل ، أو استصحاب الحال ليست بالقليلة، اقتصرتُ على ذكر بعضها تحاشيا للإطالة ، ويظل التمسك بالأصل صحيحا حتى يعرض له ما يخرجه عن أصله.

الاستصحاب مصطلح أصولي، وهو بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل ، معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي ، فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بناء أصول للنحو على غـــرار أصول الفقه، جمع السيوطي أدلة النحو فهي عنده السماع، والقياس، والإجماع ،واستصحاب الحال. ويشير إليه الأنباري بأنه أضعف الأدلة ويقول: "ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ من المسائل التي وقف النحاة فيها النحاة على هذا الأصل أن الاسم أصل الفعل والحرف، وأن الإعراب أصل للأسماء دون الأفعال، وإن البناء أصل للأفعال والحروف؛ وأن النكرة أصل والمعرفة فرع عليها لأن الأصل في الأسماء التنكير، **و** في باب نعم وبئس أفعلان أم اسمان، ذكر ابن الانباري: أن من تمسك بأن قال الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه إذ لا علة ههنا توجب بنائهما وهذا تمسك باستصحاب الحال، وفي تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة ذهب قوم من النحويين إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة، وأن الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل، والأصل أن الأسماء لا تعمل و العمل للأفعال. قالوا: " إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل، وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل، لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ،والأصل في المفعول التأخير، ويتقدم المفعول ويتوسط لعدة أمور: أحدها: الاعتناء بالمفعول، الإفراد والبساطة أصل والتركيب فرع عنها. وغيرها من المسائل.

الهوامـــــــــش :

- القرآن الكريم

1- الإحكام في أصول الأحكام/علي بن أحمد بن حزم الأندلسي/دار الحديث 1404هـ القاهرة،ج5 ص5.
2- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ج 4 ص327.
3- أصول الفقه . للشيخ/ محمد الخضري،ص 276 ، 277.
4- رسالة في أصول الفقه /لأبي علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري الحنبلي /تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر/المكتبة المكية مكة المكرمة/ الطبعة الأولى 1413هـ- 1992م، ج1 ص134.
5- الإغراب في جدل الإعراب /لأبي البركات الأنباري/ تحقيق سعيد الأفغاني/1957م/ص 46.
6- لمع الأدلة في أصول النحو/لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري/تحقيق سعيد الأفغاني/1377هـ-1957م/ص141.
7- لمع الأدلة/ ص27.
8- الخصائص /أبو الفتح بن جني/تحقيق محمد علي النجار/الناشر عالم الكتب بيروت.

9- الإغراب في جدل الإعراب/ص46، شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين – تحقيق د./ تركي بن سهو العتيبي – مكتبة الرشد - الرياض - ط أولى (1413هـ – 1993م/ج 7 ص45.

10- الاقتراح في علم أصول النحو/جلال الدين السيوطي/تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفي/مكتبة الآداب/ الطبعة الثالثة 2007م، ص4.
11- العين ج1 ص124.
12- تاج العروس من جواهر القاموس/محمد بن محمدبن عبد الرزاق الزبيدي/تحقيق مجموعة من المحققين/الناشر دار الهداية/ج3 ص185، مقاييس اللغة.....ج3 ص335.
13- علم أصول الفقه / عبد الوهاب خلاف، دار القلم ط الثانية عشرة (1398هـ - 1978م/ص 91.
14- الإنصاف في مسائل الخلاف/لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار إحياء التراث العربي/الطبعة الرابعة 1961م.300/1.
15- لمع الأدلة/ ص87.
16- الإغراب في جدل الإعراب/ ص46، لمع الأدلة/ ص141.
17- لمع الأدلة/ ص142.
18- الكتاب /لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)/تحقيق عبد السلام هارون /مكتبة الخانجي القاهرة/ص6/1.
19- الكتاب/ص 6/1 .

20- الأشباه والنظائر للسيوطي. تحقيق الأستاذ/ طه عبد الرؤوف سعد (1395هـ - 1975م).ج 53/1، والتوطئة ، لأبى على الشلوبين . تحقيق د./ يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي للطبع والنشر/ص 27

21- شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د./عبد الرحمن السيد، و د./ محمد بدوي المختون – دار هجر – ط أولى (1410هـ - 1990م).289/1، 290، والتذييل والتكميل/ج 3ص322.

22- المصدر السابق/ ج2 ص534.
23- الإنصاف/ ص142.

24-ألأصول في النحو/أبو بكر بن السراج/تحقيق عبد الحسين الفتلي/مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة 1983 م/ج1 ص50.

25 - ديّار وعريب بمعنى أحد أوحد: اسم لمن يأتي منه الخطاب يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر ولمؤنث، وثلاث الكلمات ولا تستعمل في غير النفي، تقول: لا أحد في الدار، وما لدينا عريب، وليس في الوادي ديّار.

26 - الإنصاف: مسألة 72، القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي /ص182 ،183 د.غريب نافع.

27 - شرح المقدمة الجزولية: 265/1.

28- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور - تحقيق أ./ فواز الشعار - دار الكتب العلمية - بيروت– ط أولى (1419هـ).:ص 243 ، 244.

29- الإنصاف /ج1 ص111، 112..

30 - الأصول لابن السراج/ج 1ص88، ارتشاف الضرب لأبى حيان- تحقيق د./ رجب عثمان، مكتبة الخانجي - ط أولى (1418هـ - 1998م)ج 2ص88.

31 المقتضب/أبو العباس محمد بن يزيد المبرد /تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة/عالم الكتب بيروت/ ج4ص101.

32 الأصول في النحو/ج1ص88.

33-الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي تحقيق د/حسن شاذلي فرهود. دار العلوم - الرياض - ط ثانية 1408ه- 1988م/ج 1ص137، والمحتسب لابن جني. تحقيق ا / علي النجدي ناصف ود./ عبد الفتاح شلبي . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة (1389هـ - 1969م) ج1ص321.

34 المحتسب ابن جني/ج1ص321.

35- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري - تحقيق د./ طه عبد الحميد طه / الهيئة المصرية للكتاب (1400 هـ – 1980م)ج 2ص9.

36 – شرح التسهيل/ج1ص54 ،355.

37 البحر المحيط/ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي/تحقيق عادل أحمد عبد الموجود –الشيخ علي محمد معوض وآخرون/ دار الكتب العلمية 1422هـ-2001م لبنان بيروت/ج1ص556.

38-المقرب لابن عصفور . تحقيق د / أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري - ط أولى (1392هـ – 1972م) ج1ص48.

39- الإنصاف مسألة 25 /ج1 ص80.

40- الإنصاف/ج 1 ص369.الاقتراح ص 223.

41- الإنصاف/ج 2 ص481.

42- الإنصاف/ ج2 ص646.

43-الإنصاف/ج 2 ص757.

44–الإنصاف/ج 2 ص712.

45- الاقتراح/ص224.

46 - الإنصاف مسألة 40 /ص57.

47- الأصول في النحو/ج 1 ص51.

48- الإنصاف/ج1ص72.

49–الكتاب/ج 1ص6.
50–الخصائص/ج1ص37.

51- القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي/ غريب نافع - ط أولى (1395هـ - 1975م) ص 202.

52–شرح المقدمة الجزولية/ص 55.
53- شرح المقدمة الجزولية/ج 1ص313، وشرح كتاب سيبويه للصفار/ج 1ص348.

54 رصف المباني في حروف المعاني للمالقي – تحقيق د / أحمد الخراط – دار القلم –دمشق - ط ثانية (1405هـ - 1985م)ص238.

55الأصول في النحو/ج 2 ص415.
56 الأصول في النحو/ج 1 ص340.
57الأصول في النحو/ج 1 ص57.
58 الأصول في النحو/ج 1 ص 174.
59الإنصافالمسألة 88 ص44.
60-الأصول في النحو/ج2 ص11.
61- المصدر السابق /ج2 ص111.
62- الأصول في النحو /ج2 ص139.

63- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي الطيب الفاسي . وفى أعلاه: الاقتراح في أصول النحو، وجد له السيوطي – تحقيق د./ محمود فجال - دار البحوث للدراسات الإسلامية – دبي (1421هـ – 2000م).ج2 ص1059.

64- الأصول في النحو /ج2 ص146.
65- الأصول في النحو/ج 3 ص258.

66- الأصول في النحو :3 /436، ديوان النابغة :ص103،المقتضب محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (1399هـ) ج 1ص143.

67-- الأصول في النحو/ج 2 ص131.
68- شرح المقدمة الجزولية/ج 1ص331
69- شرح التسهيل لابن مالك: 338/1، بتصرف، التذييل والتكميل/ج 4 ص135، 137
70- التذييل والتكميل/ج 4ص133.
71- البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبى الربيع . تحقيق ودراسة د./ عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . بيروت - لبنان . ط (1) (1407هـ 1986م)ج 1/ص482
72-الأصول في النحو/ج 1 ص199.
73- شرح التسهيل لابن مالك/ج 1/ص123.
74-ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافى تحقيق د./ رمضان عبد التواب وآخرين (الهيئة العامة للكتاب 1986م)ج 2ص145، والإنصاف ص 745، ، وشرح التصريح: 293/2، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ص 116.
75- ما يحتمل الشعر من الضرورة: 107 - 109، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي/ج 2ص145.

76- شرح كتاب سيبويه لأبي القاسم الصفار . تحقيق د/ معيض بن مساعد العوفي –دار المآثر – المدينة المنورة . ط أولى (1419هـ – 1998م). ص 498 ، 499
77- الكتاب/ج 1ص34.
78- البسيط في شرح جمل الزجاجي/ج 1ص276، 280.
79- معاني الحروف للرماني: ص41، أسرار العربية/أبو بكر الأنباري/تحقيق فخر صالح قدارة /دار الجيل بيروت/ط الأولى/1995 م/ص276، شرح المفصل ج8ص32.

80- المقتضب: 320/2، الأصول في النحو/ج 1ص423، الجمل/ص 72، ومعاني الحروف لأبي الحسن الرماني . تحقيق د./ عبدالفتاح شلبي – دار نهضة مصر:41، وسر صناعة الإعراب:لابن جني – تحقيق د / حسن هنداوي - دار القلم-دمشق . ط. أولى (1405هـ - 1985م)/ج1ص146.، وشرح المفصل موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش/ إدارة الطباعة المنيرية/ج8ص32.

81- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية . تحقيق ا / عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية – بيروت: ط أولى (1413هـ – 1993م)ج 9ص943.

82- الفصول الخمسون لابن معط/ص 210.
83- شرح الجمل/ج 2ص552.

84- شرح الكافية الشافية . تحقيق د./ محمد عبد المنعم هريدي . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة – جامعة أم القرى/ج3ص862،... وشرح التسهيل/ج3ص203.

85- البسيط في شرح جمل الزجاجي/ج 2/ص925.
86- رصف المباني/ص 247.
87- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي /تحقيق عبد الحميد هنداوي /المكتبة التوقيفية مصر/ج2ص393.
88- البسيط في شرح جمل الزجاجي/ج 2ص925 .
89- المحرر الوجيز/ج 9ص343 .
90- البحر المحيط /ج5ص330.
91 شرح الجمل/ص 3.
92- الإنصاف/ج 2ص559.
93- رصف المباني/ص 194.
94- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/ص 15.
95- طرفة بن العبد/شرحه مهدي محمد ناصر/دار الكتب العلمية بيروت لبنان/ص50.96- ينظر: القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي/ص 193.
97- البسيط في شرح جمل الزجاجي/ج 1ص553.
98- البسيط في شرح جمل الزجاج/ج 1ص553 ، 554.
99- الإنصاف، المسألة 70ج2ص558.
100- المقتضب/ج 3ص309.
101-شرح الجمل/ج 2ص894.
102-شرح الجمل/ج 1ص261
103-الإنصاف مسألة18 ج2ص558.
104- شرح الجمل/ج1ص479.

105شرح الجمل/ج 1ص479.
106 الإنصاف مسألة 40ص 57.
107- الإنصاف/ج 2ص568.
108- الهمع/ج 2ص478109، الكتاب/ج 3ص151، منهج السالك على ألفية بن مالك لأبي حيان . تحقيق / محمد يعقوب تركستاني (1947م)ص72، والجنى الداني ص 568.
110- رصف المباني/ص 284.
111- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام الأنصاري/تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله/دار الفكر الطبعة السادسة 1985م/ج1ص162.
112- رصف المباني/ص284 ، 285.
113- رصف المباني/ص355.
114- الكتاب/ج 3ص5.
115- المقتضب/ج2ص8.
116- معاني الحروف/ص 100.
117- شرح التسهيل/ص130
118- المقتصد/ج 2ص51
119- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري – تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان – منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت ط .أولى (1407 هـ – 1987 م) ج1ص692
120- التوطئة: 145، وشرح المفصل/ج 7ص16، و ج8ص112
121- شرح الجمل لابن الضائع/ج 1ص498.
122- شرح التسهيل ص 15،14.
123- رصف المباني ص 355 .
124- شرح التسهيل/ج 15/4، والارتشاف/ج 2ص390، والجنى الداني/ص 284، والتصريح/ج 2ص230.
125- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي – تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – القاهرة – ط . ثانية /ص 130 السيلي.
126- الكتاب/ج 3ص5.
127- الكتاب/ج 3ص5.
128- رصف المباني ص 356.
129- شرح الجمل/ج 1ص498.
130- رصف المباني/ ص355.
131- المخصص لابن سيده تحقيق / لجنة إحياء التراث العربي . دار الآفاق الجديدة – بيروت/ج14ص59.
132- المغنى/ج 1ص19.
133- الجنى الداني للمرادي/ص 145، وحاشية الصبان/ج 3ص290.
134- الإنصاف المسألة/ج 551،2:88، وشرح مقدمة الجزولية/ج 1ص254.